أولويات البحث في الحديث النبوي وعلومه[1]

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

أولا : واقعُهُ اليوم :

بعد جفوة مع علوم الحديث دامت عدة قرون ، منذ القرن العاشر الهجري حتى بداية القرن الرابع عشر الهجري ، بدأت علوم الحديث بالانتعاش على يدي علماء الرواية في الهند (كاللكنوي) والمغرب (كالكتانيين والغماريين) وعلماء سلفيين كأحمد محمد شاكر والمعلمي ، ثم الألباني . على تفاوت في الجهود ، وفي وجهاتها .

لكن كأي عملية إحياء : فقد بدأت بالإنعاش ، لكنها كانت في حاجة إلى استمرار في التطوير وإكمال عملية الإحياء بعمق أكبر ، وإتمام عملية التجديد والتطوير .

فقد اكتفت عملية الإحياء غالبا : إما بمجالس الإسماع والرواية ، وإما بتحقيق كتب الحديث المخطوطة ، وإما بتخريج الأحاديث والحكم عليها ، مع نقص واضح في تَبيُّنِ المنهج الدقيق لأئمة الاجتهاد في علوم الحديث ، وإما من خلال الاكتفاء ببعض تقريرات المتأخرين من علماء الحديث ، دون اتساع النظر إلى جميع تقريرات المتأخرين ، فضلا عن تقريرات أئمة الاجتهاد منهم (النظري منها والتطبيقي) .

(١) هذه البحث في أصله ورقة موضوع كان معدا لأحد المؤتمرات .

ثم تطور النظر لعلم الحديث ، خاصة بعد العشر الأولى من القرن الخامس عشر الهجري ، وتعددت الدراسات حوله ، من دراسات ذات منطلق حديثي تقليدي ، ومنطلق حديثي تجديدي ، وذات منطلق أصولي ، إلى دراسات ذات منطلقات حداثية وفلسفية .

وظهر أن الدرس التقليدي لعلوم الحديث عاجز عن الإجابة على إشكالات عديدة أظهرتها بعض الدراسات الأصولية ، فضلا عن الدراسات الحداثية والتي تعتمد المناهج الحديثة في النقد .

وسأبين أهم هذه الإشكالات والقضايا العالقة فيما يلي :

ثانيا : أولويات البحث والقضايا العالقة في علم الحديث وخدمة السنة :

١-بيان عقلانية منهج المحدثين : وأنه قائم على الأسس التي يوجبها العقل للتثبت من قبول الخبر ، مما لا يسمح بافتراض استبداله بمنهج آخر .

وهو أمر في غاية الأهمية لفهم منهج المحدثين ، ولخدمة السنة وعلومها ، وللدفاع عنها تجاه الطاعنين فيها من الجاهلين بها .

وقد نشرت بحثين لي حول هذا الموضوع[١] ، ويتبقى جزء آخر سوف أتمم نشره بإذن الله تعالى .

---

(١) الأول هو : الأسس العقلية لنقد السنة النبوية :
http://www.dr-alawni.com/files/books/pdf/١٥٠٧٥٥٨٢٧٥.pdf
والثاني : عقلانية منهج المحدثين في التثبت من عدالة الرواة :
http://www.dr-alawni.com/files/books/pdf/١٥٠٧٥٥٧٧٢٠.pdf

٢-تخليص علوم الحديث من آراء المتأخرين النظرية القاصرة والتي تخالف منهج أئمة الاجتهاد ، وتمييزها عن آرائهم الموفّقة الموافقة للمنهج النقدي الذي كان عليه أئمة الاجتهاد .

٣-بيان وحدة منهج أئمة الاجتهاد من أئمة المحدثين ، وإن ادُّعي خلاف ذلك عند بعض المتأخرين ، وإن اختلفت أحكامهم الجزئية .

وهو أمر مهم جدا ، لكنه ينبني على بيان عقلانية المنهج .

٤-بيان مكانة نقد المتن عند المحدثين ، وأنه قديمٌ قِدَمَ نشأة النقد الحديثي ، وأنه بعيد عن الذاتية غير العلمية ، بل له منهج علمي منضبط .

٥-تحرير الاختلاف المحكي : بين المحدِّثين من جهة ، والفقهاء والأصوليين والطوائف العقدية (كالأشعرية والمعتزلة) من جهة أخرى .

٦-الرواية بالمعنى وأثرها في دلالات الألفاظ : وهي مسألة شبه مسكوت عنها ، حتى عند الأصوليين . وتَبيُّنُ منهج أئمة الاجتهاد في تصحيح الألفاظ المختلفة (بسبب الرواية بالمعنى) رغم دلالاتها الدقيقة المتعددة ، وما مدى أثر التفقه في النص بإرجاعه لأصول الشرع ومقاصده في تحرير الألفاظ ومعرفة أولاها بالاعتماد وبالتعرف على جوانب القصور في النقل ، وما مدى اعتماد أئمة الفقه والحديث على هذا النظر الفقهي في تحرير اللفظ النبوي .

٧-بيان مجالات الاستدراك على أحكام السابقين (كالبخاري ومسلم) ، التي تتيحها المناهجُ العلمية للمتأخرين والمعاصرين ، وبيان المجالات التي لا يُتاح فيها لنا الاستدراك عليهما ؛ إلا بالدعاوى والتسور على العلوم بغير حق .

٨-بيان مكانة السنة من التشريع ومدى الحاجة إليها مع القرآن الكريم : وأنها تستقلّ في تقرير الأحكام ، والرد على الاستدلالات المستجدّة فيما يعارض ذلك ممن يزعمون الاكتفاء بالقرآن الكريم .

٩-تثقيف عموم المسلمين بما يحصنهم من الشك في السنة مصدرًا للتشريع : ببيان حفظها من الضياع ومن اختلاط الصحيح بالسقيم .

١٠-تقريب الصحيح من متون السنة بتناولٍ عصري : من خلال الشروح العصرية، ومن خلال مختلف وجوه التثقيف : من فنون ومسابقات ، تعتني بالمعاني أكثر من الحفظ ، وتعتني بالقيم والأخلاق كما تعتني بالعقائد والأحكام .

ثالثا : المناهج المقترحة لتجديد علوم الحديث .

المقترح الأول :لابد من إعادة كتابة علوم الحديث :

- منطلقين من اجتهاد أئمة الاجتهاد ، باعتماد تنظير أئمة الاجتهاد في النقد الحديثي وتطبيقاتهم ، ومن خلال استقراء دقيق شامل لكلامهم وأحكامهم وجهودهم .

- وبإرجاع نتائج ذلك الاستقراء إلى المنطلق العقلي الذي بُنيت عليه مذاهب أئمة الاجتهاد . وذلك لكتابة علم الحديث من خلال فكرته الفلسفية

العقلية، التي تؤكد اتحاد المنهج ، ومتانته ، وقيامه بغرضه في الحفاظ على السنة.

- مستفيدين من جهود المتأخرين في ذلك : من غير استلابٍ لها استلابَ الأسير، ولا توقّفٍ عندها توقف العاجز عن إكمال المسير : بل محاكمين أقوالهم إلى الأدلة وإلى المنطلقات العقلية لقواعد النقد ، ومرجحين عند الاختلاف ، ومستدركين ، ومتممين .

وأهمية الرجوع إلى أئمة الاجتهاد دون الاكتفاء بالتنظير العقلي المجرد : مرجعُه إلى أن تصور الرواية الحديثية وأحوالها وأحوال الرواة وأوهامهم وأسبابها تَصَوُّرٌ غير ممكن بغير ممارسة ، لكثرة الأحوال وتداخل الصور وتعدد الحالات واختلاف تأثيرها ودرجاته . وهذه الممارسة لا بد فيها من اقتفاء أثر أئمة الحديث المجتهدين ؛ لأنهم أعرف الناس بها وأكثرهم إحاطة بها .

ثم يحق لي بعد ذلك أن أحاكم منهج أئمة الاجتهاد : هل التزم بما يقتضيه العقل لدقة النقد ؟ أم كان هناك ما هو أفضل من منهجهم ؟ لكن هذه المحاكمة غير ممكنة بغير محاولة فهم منهجهم بالدقة التامة وسبب وضعهم له .

وقد نشرت بحثين لي حول هذا الموضوع ، كما سبق ذكره .

المقترح الثاني : جمع النقد المتني الصرف (خاصة الذي يسبق النقد الإسنادي أو المتجاوز له) ، الذي بدأ منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، واستمر حتى نهاية عصور الاجتهاد النقدي . لمعرفة :

- ضوابطه .

- أسباب قلته .

- هل كانت الذاتية مصيطرة عليه ، أم كان له منهج علمي منضبط ؟ ومقدار ما فيه من الذاتية لا يؤثر في انضباط منهجه ، كعموم العلوم الدقيقة ، التي لا تخلو في دقائقها من قدر يسير من الذاتية ، لا يعارض انضباطية منهجها .

المقترح الثالث : السعي لمعرفة أثر الرواية بالمعنى في انضباط اللفظ المنسوب للنبي ﷺ : من خلال جمع الألفاظ المختلفة في كتب الصحاح ، وفي كل كتاب منها على حدة : أي جمع الحديث الذي صححه البخاري مثلا بعدد من الألفاظ للإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما هو ضابطه في تصحيح تلك الألفاظ ، رغم اختلافها ؟

- وهو ما يمكن معرفته من خلال النظر في ذلك الاختلاف : هل هو مؤثر على المعنى الأصلي للحديث ؟ أم أن تأثيره لا يتجاوز المعاني الفرعية ؟

- هل اعتمد البخاري مثلا في تبويبه على دلالة لفظ من الألفاظ ، هو نفسه صحح أيضا ما لا يفيد تلك الدلالة ، رغم كون الحديث حديثا واحدا ، لا يمكن ادعاء تكرار التحديث به من النبي ﷺ ؟ لأن هذا قد يكون تناقضا ، إن لم تكن الدلالة الأخرى داخلة في الدلالة المعتمدة .

- كيف أمكن أن يصحح البخاري تلك الألفاظ رغم أن اختلافها يُوجب – ولا بد – اختلافًا ما في معانيها ؟

- هل يمكن تحديد اللفظ النبوي من بين تلك الألفاظ ؟ ولو بغلبة ظن كافية في الفروع الظنية ؟

- لماذا تعاملَ التنظيرُ الأصوليُّ مع الحديث النبوي في مباحث دلالات الألفاظ تعاملَه مع النص القرآني ، رغم قطعية النص القرآني وظنية أكثر الألفاظ المروية عن النبي ﷺ .

- هل تعامل أئمة الفقه والحديث مع اللفظ المروي في الحديث النبوي تعاملهم مع اللفظ القرآني ؟ وهذا يتم من خلال النظر في حالات تأويل الفقهاء والمحدثين لألفاظ أحاديث نبوية ، لا بقرينة لفظية من بقية ألفاظ الحديث ، وإنما بقرائن عقلية أو بإرجاع الحديث إلى أصول الشرع ومقاصده ، مما يؤكد أنهم كانوا مدركين لأثر اختلاف اللفظ والرواية بالمعنى على دقة الدلالات اللفظية للأحاديث المروية عن النبي ﷺ .

وهذا ما بينت جانبا منه في كتابي الأخير : (النظر المقاصدي وضوابطه وأثره في إثبات الرواية الحديثية وتأويلها) .

المقترح الرابع : من أهم مجالات الاستدراك على أحكام النقاد : هو عرض المرويات الحديثية التي تتعرض لحقائق كونية على قطعيات العلم الحديث ؛ لأن أئمة الحديث أنفسهم لو كانوا في زماننا لاعتمدوا قطعيات العلم الحديث في نقدهم ، كما اعتمدوا معارف عصرهم في النقد والتأويل .

مع بيان شروط صحة هذا الاستدراك ، والتي ترجع إلى ثلاثة شروط :

- صحة الحديث : وأهم ذلك أن يكون مما صححه الشيخان أو أحدهما .

- قطعية الاكتشاف الحديث .

- درجة المعارضة : هل هي قطعية ، أم ظنية ؟ هل هي حقيقية ، أم لفظية ؟

مع التذكير بأهمية التعمق في اللغة العربية وأساليبها ودلالاتها لتفريق التأويل المقبول والجمعِ الصحيح عن التأويل المرفوض والجمع المتعسَّف ، ووضع ضوابط للقبول والرد في ذلك (قبول الجمع وردّه) ، لكيلا تبقى المسألة خاضعة للأذواق والأمزجة لا للعلم وأصوله ، كما نشاهده غالبا من أدعياء التجديد المعاصرين .

المقترح الخامس : فيما يخص الطعون الموجهة إلى السنة وضرورة استمرار البحث فيها والرد على القديم المتجدد منها والمستحدَث :

أولا : لا بد من إبراز الأدلة اليقينية على حفظ السنة النبوية ، ولي في ذلك بحث منشور . فلا يمكن أن يكون الدفاع قويا مع التفريط في قوة التحصين[١] .

ثانيا : جمع الطعون وتصنيفها :

وهما نوعان من التشكيك :

القسم الأول : التشكيك الذي لا يناقش الثبوت ، وإنما يناقش أصل الـحُجِّيّـة .

---

(١) بعنوان : الأدلة اليقينية على حفظ السنة النبوية :
http://www.dr-alawni.com/files/books/pdf/١٥٤٥٧٣٥٢٥١.pdf

القسم الثاني : التشكيك القائم على التشكيك في الثبوت عامة أو بخصوص بعض الثابت .

ويقوم القسم الأول على أصول من الطعون ، وهي طعونٌ تستند إلى الشبه التالية:

أولا : التشكيك في الوحي بالسنة من خلال :

أ- تأويلهم الآيات الدالة على أن السنة وحي ، ويتم الرد عليهم من خلال :

- حصر وجوه تأويلهم ، والرد عليها .
- ذكر ما أغفلوه من أدلة على كون السنة وحيا : من القرآن الكريم ، ومن صحيح السنة (وبيان كيفية إقامة الحجة عليهم بالسنة التي ينكرونها) ، ومن إجماع الأمة .
- بيان اللوازم الفاسدة التي تلزم من قولهم ، والتي لا يقولون بها ؛ لأنها تهدم أصل الدين الذي ينتسبون إليه ، وبين كيفية تطرق هدم الدين من خلال تقريرهم الفاسد .

ب-استدلالهم بكل ما يدل على أنه ﷺ كان يجتهد في ما لم ينزل عليه فيه وحي : من خلال آيات العتاب ، ومن خلال أحاديث صريحة باجتهاده ﷺ .

- بيان عدم دلالة الاجتهاد النبوي على نفي علاقة السنة بالوحي .

ت-أن النبي ﷺ كان ربما أخذ من أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه وحي ، كما في حديث الصحيحين : «كان رسول الله ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء»، ورجم الزاني المحصن مثال لذلك .

- بيان فساد هذا الاستدلال ومناقضته لقطعيات الدين التي تبين أن النبي ﷺ لم يكن يحتكم لغير الوحي والاستنباط منه .

ث- استدلالهم بحديث النهي عن كتابة السنة على عدم مصدريتها .

- التذكير بالخلاف في صحة حديث النهي عن كتابة السنة : فقد ضعفه البخاري وجماعة من أهل الحديث ، خلافا لمسلم ولآخرين صححوه من أهل الحديث .

- مخالفة استدلالهم بحديث النهي (الظني الثبوت ، والضعيف الدلالة على زعمهم) لقطعيات نصوص القرآن والسنة ، الدالة على وجوب حفظ السنة والاعتماد عليها وأنها مصدرُ التشريع بعد القرآن الكريم .

ج- استدلالهم بعدم كتابة الخلفاء الراشدين للسنة ، فلو كانت وحيا ، لماذا لم يدونوها ؟

- بيان الاحتجاج التام بالسنة لدى الخلفاء الراشدين ، وخضوعهم لها بلا أدنى تردد ، كخضوعهم للقرآن الكريم ، وبيان العناية التامة بالسنة النبوية ، بالحفظ والتحري والتثبت .

ثانيا : التشكيك في مصدريتها للتشريع الإسلامي ، من خلال :

أ- ادّعاؤهم استغناء القرآن الكريم عن السنة ، في أمرين : الأول هو : ادعاؤهم عدم حاجة القرآن لبيان السنة وتفسيرها ، والثاني : هو إنكارُهم استقلالَ السنة بالتشريع ، وأنها لا تزيد على أحكام القرآن شيئا ولا تُقيّد نصوصه ولا تخصصها ، وذلك من خلال استدلالهم بما يلي:

- آيات إحكام القرآن وأنه بيان وهداية وبلاغ :

- ونسوا أن من آيات إحكامه : الآيات الآمرة بالائتمار بأمر النبي ﷺ وبالانتهاء عن زجره وبالرجوع إلى حكمه وبالتسليم لقوله وبالاقتداء بفعله ..

- آيات شمول بيان القرآن لكل شي ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ .

- ونسوا أن من آيات شموله : الآيات الآمرة بالائتمار بأمر النبي ﷺ وبالانتهاء عن زجره وبالرجوع إلى حكمه وبالتسليم لقوله وبالاقتداء بفعله ..

- آيات تيسير القرآن الكريم ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾.

- ونسوا ما يلي :

١ – الفهم الصحيح لهذه الآية : والذي يبدأ من أن القرآن لا يمكن أن يكون ميسَّرًا إلا لمن عرف اللغة العربية ، دون من لم يعرفها ، فالإطلاق الذي يزعمونه غير صحيح ، ولا بد من أن يقيدوه تجاه

الأعجمي الذي لا يعرف اللغة العربية أصلا . فإذا سمحوا لأنفسهم تقييد إطلاق الآية بعقل صحيح ، فعليهم أن يحتكموا للعقل في بقية المقيدات العقلية الصحيحة .

٢- وأن القرآن ميسَّرٌ في أصول إيمانه وأصول تشريعاته : فأركان الإيمان (الإيمان بوحدانية الله تعالى ، وبالرسول ﷺ ، وبالرسالات ، وبالكتب السماوية ، وبالملائكة ، واليوم الآخر ، والقدر) كلها متيسرة في القرآ ن الكريم ، لا تحتاج متخصصا لإدراكها . وكذا أصول الأحكام من مباني الإسلام الخمسة وأصول المحرمات من الفواحش والكبائر .

وهذا ما تشير إليه الآية ؛ لأن الآية لم تقل : يسرنا القرآن للفهم أو للفقه والاستنباط ، وإنما قالت الآية ﴿لِلذِّكْرِ﴾ ، والذكر هنا بمعنى : الاتّعاظ ، بدليل قوله تعالى ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ ، أي من متّعظ منزجر ، ومنه قوله تعالى ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾، أي : فعِظْ بالقرآن ، وقوله تعالى ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي : فعظ فإن العظة تنفع المؤمنين ، وقوله تعالى ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، أي : وما يتعظ . والاتعاظ ليس هو استنباط أحكامه التمكن من فهمه ؛ لأن الاتعاظ يكفي فيه فهم أصول الإيمان وأصول الأحكام .

٣- وقد يكون المقصود بالتيسير : إيجاد الوسائل المبلغة إلى فهم معانيه؛ إذ لا ينحصر التيسير في صورة انفتاح فهمه لكل أحد ، كما يريد العابثون . فالمتعسر على الحقيقة : هو ما لم يكن هناك طُرقٌ تيسر الوصول للغاية منه ، والمتيسر على الحقيقة : هو ما شُرعت طرقٌ تبلِّغُ الغاية منه . والقرآن الكريم قد جاء بلسان عربي مبين ، واللسان العربي له قواعد فهم ، كما أن التعامل مع النص القرآني له قواعده الخاصة ، كونَه كلامًا لا مثيل له في كلام العرب والبشر كلهم .

٤- ومن العلماء من ذهب إلى أن تيسيره ﴿لِلذِّكْرِ﴾ ، أي : للحفظ ، أخذا من أن من معاني (الذِّكْر) : التّذكُّرَ والحفظَ الذي هو ضد النسيان . وستكون الآية حينها أبعد ما تكون عن فهم من يريد الاحتجاجَ بها على التجويز لكل أحد أن يفسِّر مراد الله تعالى بكلامه في القرآن الكريم ؛ لأن الحفظ لا يلزم منه الفهم ، فالصبي يحفظ أحسن الحفظ ما لا يفهمه ، والآية دلت على تيسير الحفظ فقط .

٥- الآيات الدالة على وجود المتشابه في القرآن التي بها يَضِلُّ مَرْضَى القلوب ، ودلالة وصف المتشابه على تعسر الفهم ، ودلالة ضلال الخوارج والغُلاة بهذه الآيات قديما وحديثا ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ

فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ .

٦- أن الآية السابقة وقوله تعالى منها ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ قد بينت أن من القرآن ما لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ، أو لا يعلم تأويله إلا الله تعالى وحده ، فلا يعلمه حتى الراسخون في العلم (على خلاف في الوقف والتفسير). وعلى كلا القولين يتبين أن من القرآن ما لا يتيسّر فهمه إلا للراسخين في العلم ، أو ما لا يتيسر فهمه لأحد من الخلق ، ليبقى تأكيد اختصاص الراسخين في العلم بحسن التصرف معه ، وبتمييزه هذا المتشابه عن المحكم .

٧- الآيات التي تُقَسِّمُ الناس إلى علماء يُعَلِّمون القرآنَ (بعد دراستهم إياه) وإلى متعلّمين منهم ، مما يعني أن المسلمين بين عالم بالقرآن وجاهل متعلِّم وجاهل معرض ، وليسوا كلهم مؤهلين للعلم به بغير دراسته ، كقوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ **كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ**﴾ .

٨- القرآن نفسه بيّن أن العلم بالدين ليس في قدرة كل عربي ، يوم أن كان العربية الفصحى هي لغة العرب كلهم ، وكلهم حجة في اللغة ؛ إذ قال تعالى ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ ، فيأمر الله تعالى بالتنفير والرحلة إلى محاضن العلم ومجالسه للتفقه في الدين ، ولم يكتف من العرب بمجرد سماع آيات القرآن دون تفقه فيها على يد العلماء ، رغم علمهم التام باللغة ، بخلاف المعاصرين .

٩- الآيات الدالة على وجوب التهيب من القول في القرآن بغير علم، وأن واجب قليل العلم الرجوع إلى أهل العلم بالقرآن : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٨٢) وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

١٠- بيّن الله تميز أهل العلم على من سواهم في العلم بالله وبأمره ، فكيف يُدعى تساويهم بآية من كتاب الله تعالى ، من خلال فهم جاهل يجعل العالم كالجاهل ؟! فقد قال تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ ، فلم يستشهد الله

تعالى أهل العلم خاصة (دون بقية الناس) على توحيده إلا لمزيد تميزهم ، حتى في هذا الأمر العظيم في وضوحه في القرآن الكريم، فكيف بما هو دونه ظهورا ؟! وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ، وقال تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

١١- ما أُمر النبي ﷺ بطلب الزيادة في الدنيا كما طُلب منه طلب الزيادة من العلم ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ ، ولا شك أن حروف القرآن الكريم وتلاوته سيتممها الله تعالى لنبيه ، وعدا منه تعالى ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ ، فما هو العلم الذي طُلب من النبي ﷺ أن يسأل الله الزيادة منه ؟ لن يكون هو أمور الدنيا ، ولا عُرف النبي ﷺ بالانشغال بها . فلن يكون هذا العلم إلا فتوح العلم التي يفتحها الباري عز وجل من لدنه على نبيه ﷺ ، من العلم بالله والفهم عنه مراداته وخفي مقاصده تعالى وتقدس .

وهذا فيه بيان أن القرآن الكريم فيه معان دقيقة لن يدركها أحد إلا بعونٍ من الله تعالى ، حتى من نزل عليه القرآن ، وهو أعلم الناس بالله وبأمر الله !

فكيف يستوي الناس في ذلك ؟! ولا يكون هناك حق لأهل العلم يختصون به في الكلام عن مقاصد الله تعالى في كتابه .

١٢- أن القرآن الكريم أبلغ الكلام وأعمقه ، وادعاء أن الناس متساوون في فهمه يناقض بلاغته وعمقه ؛ لأن العلم باللغة وبآدابها (نحوا وصرفا وبلاغة ، شعرا ونثرا) من أعظم ما يعين على فهم كلام البلغاء ، ولا يمكن أن يتساوى عالم باللغة ومتخصص في آدابها مع جاهل بها في فهم كلام البلغاء ، فكيف بأبلغ كلام وأعمق حديث ؟!

ولا نعلم كلام أدباء الإنجليز (كشكسبير) والفرنسيين (كلافونتين، وبوالو) وغيرهم من أدبائهم مما يستوي في فهمه وإدراك دقائق إشاراتهم البلاغية أساتذةُ الأدب الإنجليزي والأدب الفرنسي مع عوام الإنجليز والفرنسيين .

ولا نعلم عوام العرب يفهمون كلام امرئ القيس والنابغة الذبياني والمتنبي كما يفهمه أدباءُ العرب ونُقّادُ شِعْرِه .

ولم نر أقسام الأدب في جامعات الدنيا كلها وزعت شهادات بالمجان لكل المتحدثين بلغتها ؛ لأن كل أحد قادر على فهم كلام أدبائها !

فكيف يكون أبلغُ كلامٍ وأعمقُ كلامٍ وهو كلام ربنا عز وجل دون هذه المنزلة في استباحة حماه من كل أحد ؟! والأصل أن الكلام كلما ازداد عُمقًا ازداد فهمُه تَـخَصُّصِيّة !!

١٣- ليس على هؤلاء المدّعين تَيَسُّرَ فَهْمِ القرآن عليهم ، وهم لا علم لهم بأصول فهمه وبالعلوم التي وُضعت لتيسِّر فهمه ؛ إلا أن يأخذوا كتابا من أمهات كتب التفسير التي صنفها أئمتنا ، ويقرؤوا فيه ، ليعلموا أن دعاواهم في فهم القرآن ما هي إلا غرور جاهل وتطاول قزم .

١٤- ليس على هؤلاء المدّعين تَيَسُّرَ فَهْمِ القرآن عليهم إلا يسألوا أنفسهم كم من لفظ غريب عليهم في القرآن لا يعرفون معناه ، هذا واللفظ أيسر معرفة من التركيب ، والتركيب أيسر فهما من استيعاب جميع دلالاته بعد دلالته المباشرة ، واستيعاب دلالاته أيسر من استيعاب تأثرها ببقية الآيات والقواعد التي أصلتها والفروع التي فصّلتها .

١٥- يقول النبي ﷺ في دعائه لابن عباس : « اللهم فَقِّهه في الدين، وعلمه التأويل» ، فلو كان علم تفسير القرآن متاحا لكل أحد ، لما كان لهذا الدعاء أي مزية ولا فائدة ، ولما كان ابن عباس متميزا بين الصحابة بمزيد فهمه للقرآن الكريم .

١٦- لا بد من ضرب أمثلة تستوعبها أذهان العموم تبيّنُ أثر العلوم الإسلامية في صحة فهم كلام الله ، وفي استخراج ما يخفى عليهم من معانيه من خلالها .

١٧- رحم الله زمانا أصبحنا فيه مضطرين أن نناقش البدهيات ، وكأنها شيء يقبل النقاش !

- أن الله تعالى تكفل ببيان معاني القرآن ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ ، والخطاب للنبي ﷺ .

- أن الناس يتباينون في القدرة على فهم القرآن ، فهل من كان ناقص القدرة كمن كان كاملها ؟! وهل العجمي كالعربي ؟! وهل العربي الجاهل باللغة كالعربي العالم باللغة ؟! فما دام الناس متفاوتين في ذلك: فسيبقى من فيه قصور في حاجة إلى علم من هو أعلم ، وما دام هذا أمرا حتميًّا ، فسيكون الناس كلهم في حاجة إلى أعلم الناس بالقرآن وهو النبي ﷺ متمثلا في سنته .

- ومن بيانه الذي تكفل الله به : بيان القرآن الكريم أن السنة النبوية هي المفسرة للقرآن ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ .

- ومن بيانه الذي تكفل الله به : بيان القرآن الكريم أن وحي السنة النبوية هي التي ستبين القرآن ، فالخطاب للنبي ﷺ بمعنى : وسوف نلقي في رُوعك من فهم القرآن ما يبين لك مقاصدنا منه .

- كون الله تعالى قد طمأن النبي ﷺ ببيان القرآن هذا يعني أن بيانه من غيره .

- كون الله تعالى قد طمأن النبي ﷺ ببيان القرآن بوحي أو إلهام وتوفيق ، فهذا يعني أن القرآن محتاج إلى البيان والتفسير بشيء خارج عنه .

- أن القرآن نفسه قد أحالنا إلى بيان السنة ، من خلال آيات الأمر بطاعة النبي ﷺ والتحذير من مخالفة أمره والحث على الاقتداء به ﷺ .

- أن معنى الآية عند بعض المفسرين : إن علينا بيانك له بلسانك ، أي إن المقصود بالبيان هنا بيان تلاوته . فلا يكون في الآية دليل على استغناء القرآن بنفسه عن البيان .

- تأويلهم بعض آيات إيكال بيان القرآن إلى السنة لصرفها عن دلالتها ، كقوله تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ، بأن المقصود بها بيان لفظه فقط (تلاوته) .

- البيان يشمل بيان اللفظ والمعنى ، وقَصْرُه على أحدهما دون الآخر تَحَكُّمٌ بغير دليل .

- وإن كان استعمال البيان في اللفظ استعملا صحيحًا ، لكنه ليس هو الغالب . لكن الأصل في البيان أن يكون للمعنى ، ألا ترى أن الأصل في اللفظ أن تقول : أَفْصِحْ ، وأَسْمِعْ ؛ لأنه لفظ ، فإذا قلتَ : بيِّنْ ، كان أول ما يتبادر إلى الذهن : بيان المعنى . والقاعدة اللغوية

والعقلية تقول : اللفظ يُحمل على المعنى الأغلب ، إلا عند وجود ما يقتضي تقديم المعنى الأقل استعمالا .

- أن بيان اللفظ على جلالته إلا أن بيان المعنى أجلّ بأضعاف المرات ، وهو أهم وظائف الأنبياء : أن يكونوا بيانا عمليا وتعليميا لكتب الله التي أنزلها عليهم .
- الآية تدل على أن هذا البيان هو غايةُ إنزالِ القرآن الكريم ، وهو أعظم وظائف النبوة . فهل يمكن أن يقتصر ذلك على بيان اللفظ فقط ؟! وكان يمكن بيانه بإنزاله دفعة واحدة ! هذا يدل على أن البيان هنا شأن عظيم يليق بأعظم وظائف النبوة ، والذي يليق بها : هو بيان التفسير وإيضاح المعاني .

ب-انتقاص حجية السنة بحصرها في أمور العبادات : من خلال استدلالهم بتقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية ، ومقامات السنة التي نص عليها العلماء .

- أن كل العلماء الذين نصوا على ذلك يصرحون أن مقام التبليغ في سنة النبي ﷺ هو الأصل الغالب ، فلا يُخرج عن مقام التبليغ إلى مقام آخر إلا بدليل ، وذكر الأدلة على أن الأصل هو مقام التبليغ .

ت-استدلالهم بحديث «أنتم أعلم بأمور دنياكم» .

- أجبت عن هذا الاستدلال بمقالين منشورين بعنوان : السنة وحي من رب العالمين في أور الدنيا والدين[1] .

ث-تقسيم السنة إلى سنة رسولية وسنة نبوية ، وأن السنة الرسولية هي الحجة ، وهي لا تخرج عن العبادات والأخلاق والحدود ، دون المعاملات .

- أن هذا التفريق تَحكُّمٌ باطل لا تدل عليه اللغة ، ولا يدل عليه سياقُ الاستعمال في الآيات واستقرائها ، ولذلك فهو تَقَوُّلٌ على الله بغير علم . ويؤسفنا أننا مضطرون لمناقشة هذه التقليعات الفكرية والعبث الذي لا يمت إلى العلم بصلة .

- أن وظيفة النبوة تنقضه : فالنبي هو المنبّأ بالوحي من الله تعالى ، فكيف لا يكون فيما علّمه ربُّه محلا للطاعة والقدوة ؟!

- أن الاستقراء ينقض قوله :

١- قال تعالى ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ﴾[البقرة:٢١٣] : فجاء وصف النبوة منوطا به كل وظائف الرسالة : بشارة ونذارة وإنزال كتاب وحكم بين الناس .

---

(١) http://dr-alawni.com/files/books/pdf/١٥٥٢٩٤٩٩٢٥.pdf

٢- وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾[الأحزاب:٤٦،٤٥] .

٣- الجمع بين وصفي النبوة والرسالة : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ ، وقال تعالى ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون ﴾[الزخرف:٧،٦] .

٤- يصف الله عزَّ وجلَّ الرسل بوصف النبيين في سياق الثناء البالغ، وكأنه وصف النبوة هو وصف كافي عن وصفهم بالرسالة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ أول شيء أثبت أن الأنبياء هم الموحى إليهم ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾[النساء:١٦٣] هؤلاء من جملة النبيين الذين أوحي إليهم، كقول الله تعالى ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾[مريم:٤١] .

٥- وصف إمام الأنبياء ﷺ بأنه خاتم النبيين في سياق ذكر ختم الرسالة، يعني المقصود بختم النبوة، أن التشريع انقطع، مما يدل على أن وصف النبوة يدل على التشريع أيضًا، وليس خاصًّا فقط بالأحوال الخاصة بالنبي عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

النَّبِيِّينَ﴾[الأحزاب:٤٠] لو على كلامك يفترض يقول وخاتم الرسل، لكنه قال ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

٦- الجمع بين وصفي النبوة والرسالة في سياق بيان وظيفة التشريع والبلاغ الديني، مما يدل على أنه ما في فريق أصلًا، فكرة التفريق غير صحيحة ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ﴾[الأعراف:١٥٧]، ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾[الأعراف:١٥٨]

٧- الوصف بالنبوة في سياق الحكم الشرعي، هذا عكس كلامه تمامًا، فيقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾[الأنفال:٦٥] ، وقال تعالى ﴿يا أيها النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[الطلاق:١] ، فالآية مبدوءة بـ ﴿يا أيها النَّبِيُّ﴾ ثم مأمور بأنه يُبَلغ الناس أحكام الطلاق، وهي من أحكام المعاملات، والبلاغ للأمة كلها ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ولم يقل تعالى :إذا طلقتَ النساء، وإنما قال ﴿يا أيها النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾.

٨- وجود آيات وُصف فيها النبي ﷺ بوصف الرسالة وهي ليست تشريعات عامة ، وهذا خلاف لزعمه بأن وصف الرسول هو التشريعي . كما في قول الله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ

وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾[البقرة:٢١٤] وهذا قصة معينة في قضية الأحزاب ، ومع ذلك جاء فيها الوصف بالرسالة . وقال تعالى ﴿أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾[التوبة:١٣] هذه قضية شخصية، وعلى رأيه المزعوم المفترض أن يقال «بإخراج النبي» لكن الله تعالى قال بإخراج الرسول . وقال تعالى ﴿وَمِنَ الأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَاتٍ عِنْدَ اللهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾[التوبة:٩٩]، وهذه الآية في حادثة خاصة تخص النبي ﷺ ، وجاء فيها استعمال وصف الرسالة خلافا لزعمه.

القسم الثاني : التشكيك القائم على التشكيك في الثبوت عامة أو بخصوص بعض الثابت :

أولا : التشكيك القائم على التشكيك في الثبوت عامة :

أ- التشكيك في إمكانية حفظ السنة ، بسبب دعوى تأخر التدوين .

- التدوين بدأ منذ زمن النبي ﷺ ، وإنما الذي تأخر حتى نهاية القرن الهجري الأول وبداية الثاني هو التصنيف .
- الكلام عن تاريخ تدوين السنة ومراحله وذكر الدراسات المعاصرة حوله ، من مثل كتاب (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

- لا تنحصر وسائل حفظ السنة في التدوين ، فمن الوسائل الصحيحة التي تحقق صحة النقل للمحفوظ بالصدر :
  - الحفظ المتقن .
  - وكثرة الحفظة وتوافر النَّقَلة .
  - وقوة دواعي العناية والحفظ (متانة التدين بالسنة وشدة التعلق بالنبي ﷺ) .
  - وتوفر أداة التثبت من إجادة التحديث عن محفوظ الصدر (قواعد القبول والرد عند المحدثين) . مع قراءة كتاب (المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية) للدكتور عبد الرحمن السلمي ، وكتاب (مصطلح التاريخ) لأسد رستم .

ب-رواية الحديث بالمعنى وأثره في الثقة بالمنقول .

- شروط قبول الرواية بالمعنى .
- إمكان تحديد اللفظ النبوي في بعض الأحيان ، ولو بالظن الغالب .
- كفاية الرواية بالمعنى في إفادة غلبة ظن بالثبوت .
- قد تتكاثر طُرق الرواية بالمعنى بمتابعاتها وشواهدها فتصل حد المتواتر المعنوي المفيد للقطع واليقين .

- فروع الشريعة يكفي إثباتها بالدليل الظني في ثبوته وفي دلالته ، مما لا يعارض قبول الرواية بالمعنى .

- عدم التفريق بين القرآن وأكثر السنة من جهة ثبوت المعنى خللٌ منهجي لم يقع فيه أئمة الاجتهاد الفقهي في عصور الاجتهاد . وهذا ما أثبته في كتابي (النظر المقاصدي وضوابطه : وأثره في نقد الرواية الحديثية وتأويلها) .

ت-كثرة الاختلاف في رواية الخبر الواحد : أحاديث الدجال أنموذجا ، ومن وجوه الاختلاف فيه : هل سيظهر في حياة النبي ﷺ أم في آخر الزمان ؟ هل هو ابن الصياد أم لا ؟ كيف يُشك في كونه ابن الصياد وهو لا يدخل مكة والمدينة ؟ هل هو موجود في جزيرة مع الدابة (الجساسة) ؟ حديث الجساسة و حديث اخترام ذلك الجيل قبل مرور مائة عام ؟ وغير ذلك .

- لذلك كله قواعد علمية منضبطة للتعامل معه .

- ومن خلال النموذج يمكن تطبيق جزء من تلك القواعد ، فانظر مقالي المعنون بـ(أحاديث الدجال : بين قطعية النقل ودعاوى رد العقل)[١].

ث-السياسة وتدخلها في الرواية : مَنْعًا وترويجًا للكذب ، ومن نماذج ذلك التدخل :

---

(١) http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=١٥٨

- وقد كُتب في هذا الموضوع بالرد على طعنه : رسالة دكتوراه (المحدثون والسياسة : قراءة في أثر الواقع السياسي على منهج المحدثين) : للدكتور إبراهيم بن صالح بن عبدالعزيز العجلان ، وكتابٌ بعنوان (دعوى تأثير الخلفاء والأمراء في رواة الحديث ومروياتهم) للباحثة : ساجدة سالم محمد أبو سيف .

١- قول أبي هريرة (رضي الله عنه) : « حفظتُ من رسول الله ﷺ وعاءين: فأما أحدهما : فبثثته ، وأما الآخر : فلو بثثته : قُطع هذا البُلعوم» .

  - المعاني المحتملة لهذا الأثر ، والتحكم بحملها على أحدها .
  - ما هي علاقة تلك الأحاديث بالتشريع .
  - هل انعدم الوسط الإسلامي ممن كان لا يأبه بالسياسي وإملاءاته ، وبعضهم وصل حد صحة اعتباره معارضا سياسيا ، ووجود أتباع ومتحمسين لهم ، يحملون عنهم حججهم الدينية .
  - كيف نفسر وجود أحاديث تخالف التوجه السياسي في زمن بني أمية وحُدث بها في زمنهم ، وأحاديث تخالف توجه العباسيين وحُدث بها في زمنهم .

٢- أن قبيصة بن ذؤيب جاء برجل من أهل العراق ، فأدخله على عبد الملك بن مروان ، فحدثه عن أبيه عن المغيرة بن شعبة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إن الخليفة لا يُناشَد» ، أي : لا يُحاسب ، فكُسي ذلك الرجل وأُعطي وحُبي.

- تقييد هذه الخبر على وجه القدح من قبل المحدثين ، يدل على شدة وعيهم لوجود هذا الخبث في الرواة .

- لم يحكم أحد من أهل الحديث بصحة هذا الحديث ، بل لم يروه أحد في دواوين السنة ، حتى التي لا تنتقي أحاديثها ، ولم يروه المحدثون إلا في سياق القدح والذم لمن فعل ذلك . فكيف يُطعَن على جهدهم بما تجنبوه وكانوا هم أول من حذّر منه ؟!

٣- وعن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، قال : لما توفي عمر بن عبدالعزيز وولي يزيد بن عبدالملك ، قال : سيروا بسيرة عمر بن عبد العزيز ، قال : فأُتي بأربعين شيخا ، فشهدوا له : ما على الخلفاء حسابٌ ولا عذاب .

٤- وقال الدراوردي : لم يَرْوِ مالك بن أنس عن جعفر بن محمد حتى ظهرَ أمْرُ بني العَبَّاس .

٥- وقال عمر بن حفص بن غياث : قلت لأبي : زعم أبو البخترى أنه رآك عند جعفر بن محمد ؟ فقال : ما رآني ، ولا رأيته . كتب الفضل بن الربيع (حاجب هارون الرشيد) إلى أبى ، فقال: لا تحدث عن جعفر بن محمد . فقلت لأبي : هذا أبو البخترى ببغداد يحدث عن جعفر بن محمد بالأعاجيب ، ولا يُنهى؟! فقال: يا بُني ، أما من يكذب على جعفر بن محمد : فلا يبالون به ، وأما من يصدق على جعفر : فلا يعجبهم.

ج- تأثير الإسرائيليات في الرواية الحديثية ، استدلالا بـ:

- قول بسر بن سعيد : «اتقوا الله، وتَحفّظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة، فيحدث عن رسول الله ﷺ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله ﷺ» .
- وبوجود أحاديث رجح بعض نقاد الحديث أنها من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار :
  - كحديث أبي هريرة مرفوعا : « «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت ..» ، صححه مسلم، ورجح البخاري أنه من كلام كعب الأحبار .

- وكحديث أبي هريرة مرفوعا : «الربا سبعون بابا، أصغرها كالذي ينكح أمه» ، رجح أبو حاتم والعقيلي أنه من كلام عن كعب الأحبار .
- وكحديث أبي هريرة مرفوعا: « وفد الله ثلاثة: الغازي، والحاج، والمعتمر» ، رجح أبو حاتم والدراقطني أنه من كلام كعب .
- وكحديث أبي هريرة مرفوعا : « «من كبّر واحدةً كُتب له عشرون ومحيت عنه عشرون» ، صححه الحاكم ، ورجح أبو حاتم أنه من كلام كعب الأحبار .

- ويرد على ذلك كله : أن أئمة الحديث هم من نبه على وقوع هذا الخطأ ، وبينوا مواضع وقوعه .

٦- التشكيك في متانة قواعد القبول والرد من خلال :

أ- دعاوى الاختلاف فيها بين المحدثين أنفسهم ، وبين المحدثين والفقهاء والأصوليين ، وبين مذاهب المسلمين الفقهية ، ومذاهبهم العقدية : كالمعتزلة والشيعة .

- ولي محاضرة بعنوان :اتحاد مناهج أئمة النقد ودعاوى اختلافها :

http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=٢٥

- ومقال بعنوان : اختلاف المحدِّثين والأصوليين في منهج نقد السنة (وقفة نقدية للفكرة)

http://www.dr-alawni.com/files/books/pdf/١٥٥٣٩٤٠٨٠٩.pdf

ب-أنها ذاتية ، لا تخضع لقواعد علمية :

  - في مثل النقد المتني على قلته ، وأنه كالكهانة ، وأنه قد لا يمكن إيضاح سببه ، وأن لكل حديث ذوقه الخاص .

- الذاتية المطلقة لا يخلو منها علم ، ولا ينجو منها إنسان في العلوم كلها. إنما تكون الذاتية مفسدة للمنهج العلمي إذا لم توجد ضوابط علمية للعلم تبيّن مواضع اختلال المنهج بسببها ، أما مع وجودها فلا يؤثر وجودها في دقة المنهج .

- وبيان المعنى الصحيح لعبارات العلماء التي أرادوا بها بيان تخصصية علم النقد الحديثي ، ودقة مساربه .

  - تأثر الجرح والتعديل بالعداوات المذهبية (كالغلو في الموقف من المبتدع) والخصومات الشخصية (ككلام الأقران) .

- رددت على ذلك في كتابي : عقلانية منهج المحدثين في التثبت من عدالة الرواة ، فقد أجبت فيه عن هذه الشبهة بجواب واف بإذن الله :

http://www.dr-alawni.com/files/books/pdf/١٥٠٧٥٥٧٧٢٠.pdf

ت-أنها اعتنت بنقد السند دون نقد المتن ، بدليل :

○ تصريح بعض علماء الحديث أن مستند نقدهم هو الإسناد وحده .

- ١ – هذا الإطلاق لم يصدر عن أئمة النقد .

٢ – أن مراد بعض من أطلقه : أن الإسناد هو أكثر ما يُرجع إليه في النقد ، لكفايته غالبا ، ولا يلزم من ذلك عدم مشاركة النقد المتني له في الفحص والتمحيص .

○ قلة النقد المتني بالنسبة للإسنادي .

- ١ – القلة : تدل على وجود هذا النقد في منهج المحدثين ، وعلى عدم الغفلة عنه . والأصل مع الوجود وعدم الغفلة عنه أن يكون مرعيًّا في منهج النقد ، لا العكس .. كما يريد المعترض.

٢ – أن الأصل فيما صح سنده صحة متنه ، ولذلك قلت المتون المنتقدة على الثقات وفي الأسانيد الصحيحة . وهذا المعترض كمن يستدل بقصور النقد العلمي بحجة قلة أخطاء العلماء ؛ لأن قلة خطأ العلماء هو الأصل .

٣- أن هناك نقدًا كثيرًا للمتون ، لكنه يعتمد على قرائن إسنادية ، وهذا لا يعني غياب النقد المتني الصرف .

- وجود أحاديث صححها المحدثون أو بعضهم وفيها خلل ظاهر في متنها.

- إذا اختلف المحدثون في ذلك ، فبعضهم رد الحديث لخلل في متنه ، فهذا كاف لبيان كفاية منهجهم في التمحيص .
- أن كثيرا من دعاوى الخلل المتني لا تصح علميا ، وإنما الخلل من فهم المعترض .

ث-التشكيك في صحة منهج المحدثين في الموقف من عدالة الصحابة رضوان الله عليهم : حصر الطعون والرد عليها .

ج- التشكيك في صحة منهج المحدثين في الموقف من ضبط الصحابة رضوان الله عليهم .

ثانيا : التشكيك القائم على التشكيك في بعض الثابت :

أ-التشكيك في استحقاق الخبر الظني الثبوت في الاحتجاج :

- الكلام عن حجية خبر الآحاد .

ب-ادّعاء الظنية في القطعي من الروايات : بإنكار التواتر ، وبإنكار القرائن المفيدة لليقين التي قد تحتف بخبر الآحاد .

ت-التشكيك في أهم مصادر السنة (كالصحيحين) :

- بالتشكيك في مصداقيتها :
  - من خلال تأخر زمن كتابتها .
  - بادعاء وجود أحاديث باطلة فيها .
- بالتشكيك في الثقة بنسبتها إلى مؤلفيها ، بسبب :
  - فقدان نسخة المؤلف الأصلية .
  - اختلاف الروايات والنسخ وثبوت تدخل النساخ والرواة .

١- التشكيك في عدالة أئمة الرواية :

- كأبي هريرة (رضي الله عنه) من الصحابة :
  - الروايات الدالة على تشكك الصحابة من بعض حديثه وما رُوي أن عمر بن الخطاب منعه من التحديث .
  - كثرة حديثه بالنسبة إلى قصر زمن صحبته بموازنة ذلك بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار .
  - ما استنكر من حديثه مما تبين أنه مأخوذ عن كعب الأحبار .
  - تقرير الحنفية أن حديثه إذا خالف الأصول لا يُعمل به لأنه ليس بفقيه ، ورد الإمام مالك لحديثه في سؤر الكلب .

- والزهري (رحمه الله) من أئمة التابعين :
  - بالدخول في عمل بني أمية وقبوله لجوائزهم .

٢- التشكيك في بعض الأحاديث الثابتة وما يجره ذلك من التشكيك في بقية السنة :

- من مثل :
  - حديث سجود الشمس تحت العرش عند كل غروب.
    - وقد أجبت عنه في مقال :

http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=١٦٠

  - حديث : «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها» .
    - وقد أجبت عنه في مقال :

http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=١٦١

- حديث «إن أُخّر هذا الغلامُ فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة».

  - http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=١٦٢

- حديث سحر النبي ﷺ .

  وفيه مؤلفات مفردة وشروح موسعة وفصول عديدة تبين عدم مخالفته للنقل والعقل .

- حديث النزول الإلهي في الثلث الأخير من الليل .

- حديث سن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) عند دخول النبي ﷺ بها .

  - لي مقال غي ذلك :

  http://dr-alawni.com/articles.php?show=١٩٠

المقترح السادس : استعمال لغة عصرية في شرح السنة ، والاستعانة بعلوم حديثة في استخراج المنهج النبوي في شؤون الحياة : التربية والتعليم ، والتعايش ،

والسياسة ، والقيادة العسكرية ، وغير ذلك . والاستعانة بالمتخصصين في مجال الفنون والإعلام لإنتاج منتجات فنية وإعلامية تخدم هذا الجانب .